مركز رصد للدراسات الاستراتيجية
Monitor center for strategic studies

الأخبـــــــــار
العدد / 453 /
السنـــــــــة
الســـادســـــة
الجمعة
01-07-2022
(10) صفحـــات

الرئيســـــــــية
أخبـــــار سيـــاسية
اقتصـــــــــاد
مقـــــــالات رأي
تقارير ودراســـات
تحقيقات ميدانية إجتماعية
إنسانية صحيـــة ثقافيـــة

مقالـــــة العـــــدد

فصل الدين عن الدولة...ما بين التضليل والتطبيل والتجهيل

سوريا الأمل

فيما يبدو أن التداخلات بين وظيفة الدولة في بناء المجتمع والحفاظ على تجانسه وتطوير مؤسساته، وبين دور الدين، الذي يعتبر العمود الفقري والضامن لاستمرار هذا المجتمع، من خلال ترسيخ مكارم الأخلاق ومبدأ المحاسبة والرقابة الذاتية، والتي تجعل من كل فرد فيه مسؤول عن رعيته؛ قد جرَّت بعض الفئات الحالمة في المجتمع إلى صدامات متجذرة، أدت بشكل أو بآخر إلى خلق صراعات مجتمعية بعيدة عن روح التنافس، وأقرب ما تكون إلى الصراعات العدمية الصفرية، من خلال شيطنة كل طرف للآخر سعيا منه في الوصول إلى السلطة بطريقة بعيدة عن الديمقراطية الحقيقية والمبادئ التي يتغنى بها كل طرف حسب فكره ورؤيته ومشروعه.

فصل الدين عن الدولةالنشأة ، التاريخ ، الجهل:
لو رجعنا إلى أصول فكرة فصل الدين عن الدولة وخلفيتها التاريخية ،نجد أنها بالأصل تمتد إلى فكرة فصل الكنيسة عن الدولة ،ورفع يدها عن إدارة المجتمع ،وبالتالي فإن هذا الفصل كان بداية عصر النهضة والازدهار والحداثة في أوربا ،بعد أن تم الإطاحة بسلطة الكنيسة والكهنة، ولعل الحركة البروتستانتية بقيادة مارتن لوثر عام 1483، والتي تفجرت في وسط أوروبا، كانت في مقدمة الحركاتالدينية الإصلاحية ، وكان لها التأثير الكبير في فصل سلطة الكنيسة عن الدولة.فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية في أوربا تشكل دولة داخل الدولة وتحتكر لنفسها كافة سلطات وصلاحيات الدولة ،من سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية ، وتنتهج ثقافة التكفير لكل من يخالفها (إذا لم تكن معي فأنت ضد الله).(كثقافة داعش) والأسد تماماً (إذا لم تكن معنا فأنت ضدنا)، حيث كانت الكنيسة بوقتها تفرض سيطرتها وأدواتها وكل مفاهيمها المستحدثة والمزورة، التي أدخلتها إلى الدين المسيحي بما يتوافق مع أهوائها ومصالحها التي تضمن فرض نفوذها على كل الناس ،من بدع ومفاسد، كصكوك الغفران وغيرها، إضافة للضرائب المالية الكبيرة التي كانت تفرضها وتأخذها عنوة من بعض الطبقات.وبالتالي فإن منظومة القيم والأخلاق التي دعا لها مارتن لوثر قد ساهمت بشكل أساسي بتغيير مسار التاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والحضاري في أوربا. حيث قامت تلك الحضارة إلى جانب الإيمان بالله من خلال ضبط النفس والتحكم بها والسيطرة على الذات.وبذلك فإن الصراع مع الكنيسة نشأ عنه حركة التحرير والانعتاق من سلطتها وبطشها وأفكارها الكهنوتية ،وتحقق لأول مرة في التاريخ الأوربي مفهوم فصل الدين كسلطة كنسية عن الدولة.مما تقدم نستنتج بأن أوروبا التي كانت تشهد حروبا دامية يشنها رجال الدين (الكنيسة) على مخالفيهم من أفراد وشعوب ،استطاعت ومن خلال استبعاد رجال الكنيسة عن مفاصل الدولة وقراراتها الجائرة ،التي تستهدف أولاً وأخيراً إلى توسيع نفوذها على المجتمع ،بأن تتحرر من قيود رجال الكنيسة ووطأتها ، وأن تأتي بالمعجزات في ميادين العلم والسياسة والاقتصاد والاجتماع.وبالتالي فإن أنصار هذه النظرية (فصل الدين عن الدولة) يقولون -استناداً إلى التجربة الأوربية – بأن الدين مبادئه ثابتة وغير قابلة للتطوير والتحديث، كونه قد مضى عليها آلاف السنين ، فكيف ستستوي حضارة القرن الواحد والعشرين مع حضارات ومفاهيم العصور القديمة والوسطى؟! وهذا ما يستند إليه أنصار ودعاة فصل الدين عن الدولة في نظرياتهم المتكررة والمستمرة.ولكن يبدو أن أنصار هذا
التيار قد تجاهلوا بأن الديانة المسيحية وتعاليمها شيء وأن ممارسات رجال الدين الكنسي في أوروبا ، الذين تغولوا على المجتمع والدولة إرضاء لنزواتهم والحفاظ على مصالحهم من خلال استخدام الدين كأداة أساسية في ذلك هي شيء آخر مختلف تماما عن تعاليم السيد المسيح وديانته السمحاء.وبذلك فإن رسالة السيد المسيح عليه أفضل السلام كانت متجهة إلى إصلاح أخلاق اليهود ورفع المظالم الاجتماعية عنهم. ولا ننسى أن هذه الأناجيل التي كانت تطبقها الكنيسة الغربية والشرقية قد لحقها التحريف والتبديل، ولم يبق مما أنزل على السيد المسيح فيها إلا القليل. وأما عن علاقته بالدولة القائمة في ذلك الوقت، فقد كانت واضحة وهي أن واجبات الدولة مقدسة وضمن الواجب الديني والخضوع يجب ان يكون لله وللحاكم فيما لا يخالف الخضوع لله ولذلك قال لهم السيد المسيح حسب الرواية الواردة أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله.وحيث أن السيد المسيح عليه السلام لم يجعل من بعده قداسة تزعم للناس أنها تغفر الخطايا وتدخلهم الجنة أو النار، وحيث أن المسيحية استمرت خلال القرون الثلاثة الأولى من ميلاد السيد المسيح متبعة ذات المنهج الذي جاء به سيدنا عيسى عليه السلام ،داعياً إلى الحب والرحمة والموعظة الحسنة.منذ أن أعلن الإمبراطور قسطنطين في عام 324م قانون حماية المسيحية ،ابتدأ عهد جديد استمر لأكثر من عشرة قرون، تغول فيه رجال دين الكنيسة في أوروبا على كل مفاصل الحياة والمجتمع هناك. حيث أصبح آباء الكنيسة يتدخلون في شؤون الدولة ،ويتوجون الأباطرة ويعزلون من لا يتوافق منهم مع رغباتهم.حيث استند ذلك التدخل على مبدأ حق الكنيسة في الإشراف الروحي والشرعي على شؤون المسيحيين ،حيث قال أحد أساقفة روما في القرن الخامس إن العالم تحكمه قوة واحدة وهي قوة الكنيسة، وهي المسؤولة أمام الله عن أعمال الملوك، وقد أعلن البابا غريغورس السابع (1073-1085) أن الكنيسة هي صاحبة السيادة في العالم كله ، وأنها تستمد نفوذها من الله مباشرة وهي معصومة عن الخطأ ،وأن رئيس الكنيسة هو صاحب السيطرة المطلقة على الناس جميعاً.
وفي القرن الثالث عشر أعلن البابا أنسنت الثالث (1198-1226) أنه الخادم الذي أقامه الله على شعبه، وأنه نائب المسيح ،وهو الذي يحكم الجميع ولا يحكمه أحد ،وبهذه السيادة المطلقة التي أعلنها رجال الكنيسة ،والتي أباحوا لأنفسهم من خلالها تعيين الملوك والقياصرة وعزلهم وضم بلاد إلى أخرى ،وبالتالي جعلوا أنفسهم دولة داخل الدولة.ونتيجة تلك السياسات والأساليب الخاطئة التي انتهجها رجال الكنيسة بذلك الوقت ، قامت الحروب الصليبية بين المسيحيين أنفسهم ،والتي نتج عنها موت الملايين من الأبرياء ،ومن ثم القضاء على مدن عامرة ومزدهرة.ونتيجة لما قام به لوثر أعلن الحرب عليه وعلى البروتستانت، والتي جرت بعلم الكنيسة وتحريضها ،حيث كانت مذبحة سانت بارتلمي عام ١٥٧٢، حيث ذبح فيها مائة ألف بروتستانتي في ليلة واحدة على يد خصومهم من الطوائف المسيحية الأخرى. أما محاكم التفتيش التي كانت من صنع رجالات الكنيسة في أوروبا، والتي كان دورها

منحصرا في التحقيق بعقائد الناس ،وفي مدى إخلاصهم للكنيسة ، فقد اشتهرت تلك المحاكم بقسوة أحكامها وغلظتها ووحشيتها وانتهاكاتها المروعة بحق المسيحيين.إن ما سردناه يعد غيضا من فيض بما اتسم به تاريخ رجال الدين في القرون الوسطى، والذي انتهى ببركان على تلك المنظومة التي سخرت الدين للتلاعب بالدولة والمجتمع.حيث نتج من ذلك البركان الكبير ما نسميه اليوم من مصطلح فصل الدين عن الدولة. فنتيجة لكثير من الآيات الواردة في الأناجيل والتي تحض على القتل (الشيخ والشاب والعذراء والطفل والنساء اقتلوا للهلاك حزقيال 9.6) ونتيجة لتسلط رجال الدين واستخدام هذه الآيات ضد خصومهم و احتكروا الدين لمصالحهم وطوعوه لرغباتهم كانت الثورات ضد الكنيسة والمناداة بفصل الدين عن الدولة ومنها الثورة الفرنسية.وهذه هي النتيجة الحتمية لخروج الكنيسة ورجال الدين فيها عن حدود وظيفتهم الذين تغولوا فيها على الدولة والمجتمع، ومنذ ذلك الوقت أصبح مبدأ فصل الدين عن الدولة مبدأ عاماً تسير عليه السياسات الدولية الأوربية.أما في الإسلام فإن الأمر مختلف جذرياً، حيث جاء سيدنا محمد صل الله عليه وسلم برسالته متممة لرسالات الأنبياء السابقين التي تدعوا إلى وحدانية الله والإيمان بكتبه ورسله وملائكته. وجاء الإسلام مختلفا عما سبق من الأديان بشموله وواقعيته وتنظيمه لمختلف جوانب الحياة ،من حيث العبادات والعقائد والآداب والقوانين، حيث جعل العلم طريقا للإيمان بالعقيدة {{سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم الحق}} بعيداً عن الخرافات والأوهام والظنون، ليصل المسلم إلى يقين العقيدة والإيمان بالله.فاتحاً الطريق بين الإنسان وخالقه محطماً لأي واسطة بينهما (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ) البقرة (186). وبذلك أنكر الإسلام كل الوظائف التي من خلالها تسلط الكهانة والعرافة والرهبان على رقاب الناس، وأنه الدين الوحيد الذي ليس فيه رجال دين، وإنما علماء وفقهاء وطلاب علم يبينون للناس حكم الله في كتابه (القرآن)، حيث لا يملكون تحريم ما أحل الله ولا تحليل ما حرم الله ،فقد عاب على أهل الديانات السابقة اعترافهم بهذه الطبقة التي تلاعبت بأحكام الشريعة وقوانينها، وأخضعت الناس والدولة لها بذلك (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) التوبة (31) وبذلك نجد أن القوانين في الإسلام تدور حول الحقوق الأساسية والضرورية لكل إنسان، والتي لا تكمل سعادته إلا بها حق الحياة – حرية العقيدة – حق العلم – حق العمل وحق الكرامة ،وبالتالي فإنه يتبين لنا بأن مقاصد الشريعة والتي أجمع عليها الفقهاء وتقتضي حفظ الضروريات الخمس (الدين والعقل والنفس والمال والعرض).

قتيل سوري في جرود "عرسال" إثر خلاف على أموال تهريب

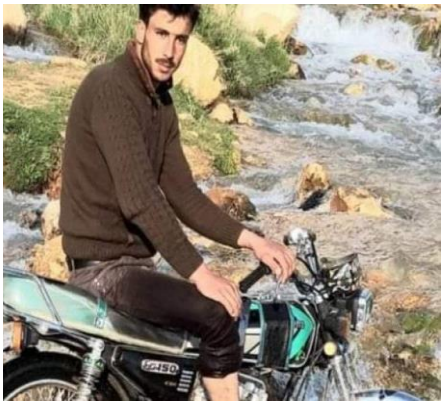

لقي الشاب السوري "فرحان يوسف خالد طفيلية" مصرعه برصاص لبناني في محلة "وادي شبيب" في جرود "عرسال"شرقي لبنان.وكان المواطن ع.ح (لبناني الجنسية) قد أقدم ظهر يوم الأربعاء على قتل "طفيلية" بإطلاق عدة طلقات نارية عليه، ثم عمل على رمي الجثة داخل بئر في المحلة المذكورة.

وقالت الوكالة الوطنية للإعلام إن الضحية يعمل في التهريببين لبنان وسوريا، مروره في جرود "عرسال"، ما أدى إلى حدوث إشكال بينهما فأطلق النار عليه وقتله على الفور.وتتولى فصيلة "عرسال" التحقيق في الحادث.

يذكر أن الضحية السوري في العقد الثالث من العمر متزوج، وهو من بلدة " جراجير" في القلمون الغربي.

معتمدة على "الشبكة السورية".. الأمم المتحدة تصدر تقريرا حول اعداد الضحايا في سوريا منذ 2011

ذكرت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان نشرت تقريراً يوم الثلاثاء 28 حزيران/ 2022، أشارت فيه إلى أنه ما لا يقل عن 306887 مدنياً قتلوا منذ انطلاق الحراك الشعبي في سوريا في آذار/ 2011حتى 31/ آذار/ 2021.

وبين التقرير أن من بين الضحايا 27126 طفلاً و26727أنثى، لافتا إلى أنه تم تسجيل أكبر عدد لعمليات القتل في محافظة حلب تليها محافظة ريف دمشق ثم حمص ثم إدلب فحماة، مؤكداً أن 1.5% من إجمالي سكان سوريا قتلوا منذ انطلاق الحراك الشعبي في آذار/ 2011.

وقالت مفوضّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت: "لقد سقط هؤلاء الأشخاص نتيجة مباشرة للعمليات الحربية. لكنّ هذه الأرقام لا تشمل أبداً العديد من المدنيين الآخرين الذين لقوا حتفهم بسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى الرعاية الصحية والغذاء والمياه النظيفة وغيرها من حقوق الإنسان الأساسية الأخرى."

وقالت الشبكة السورية إن المفوضية السامية لحقوق الإنسان دأبت على إصدار تحليلات إحصائية لحصيلة ضحايا النزاع في سوريا على مدى السنوات الأولى منه، وكان لذلك أثر كبير في الضغط على صناع القرار للتحرك من أجل إنهاء النزاع وإيقاف شلال الدماء.

وأضافت أنها تعمل منذ عام 2011 وبشكل يومي على توثيق الضحايا المدنيين الذين قتلوا خارج نطاق القانون، كانتهاك للقانون الدولي الإنساني، أو للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد قمنا ببناء قاعدة بيانات تفصيلية تتضمن أسماء الضحايا وتفاصيل عنهم كالصور والفيديوهات، وموقع وزمان القتل، والجهة التي قامت بالقتل، وغير ذلك من التفاصيل، ونقوم بتوقيع اتفاقيات مع جهات دولية وأممية فاعلة لمشاركة هذه البيانات بما يخدم عمليات المناصرة والمحاسبة وحفظ سردية الضحايا.

وقد شاركت الشبكة السورية لحقوق الإنسان جميع بيانات الضحايا التي وثقناها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان طوال العشر سنوات الماضية، لأننا نعتقد أن عمل المفوضية جوهري في خدمة ملف الضحايا الذين قتلوا في سوريا، لما لها من قدرة على وضع هذا الملف على أجندة صناع القرار بما في ذلك الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وتكرار المطالبة بإيقاف عمليات القتل، ومحاسبة مرتكبيها، واتخاذ خطوات جدية لحل النزاع المسلح الذي خلّف هذا العدد الهائل من الضحايا المدنيين.

تركيا.. القبض على 3 مشتبه بمشاركتهم في مجزرة "عين دقنة"

ألقت السلطات التركية القبض على ثلاثة أشخاص في مدينة "عفرين"، بريف حلب الشمالي، للاشتباه بمشاركتهم في قتل 90عنصرًا من الجيش السوري الحر قضوا بنيران "وحدات حماية الشعب" الكردية التي تعتبرها أنقرة امتدادًا لحزب العمال الكردستاني.(PKK)

وأكدت وزارة الداخلية التركية، أن الجهود أفضت للقبض على منفذي الحادث الذي قتلت فيه "وحدات حماية الشعب الكردية (PYD /YPG) "الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، في 26نيسان ابريا/ 2016 في منطقة "عين دقنة."

وأوضح البيان، حسب ما نقلت صحيفة "SONDAKIKA" التركية أن المشتبه بهم الثلاثة ثبتت مشاركتهم في الحادث بعد دراسات أجراها فرغ المخابرات في ولاية "هاتاي" التركية، وفرقة عمل "عفرين"، بتنسيق مع رئاسة المخابرات الأمنية.

ووفق البيان، فإن عناصر التنظيم الإرهابي جمعوا جثث عناصر الجيش السوري الحر وأطلقوا النار عليهم، وجرى الكشف عن جثثهم في قافلة مرت بأماكن مختلفة، خاصة "عفرين"، عبر شاحنة مقطورة.

وفي شباط فبراير/2016، نفذت قوات تابعة لـ"وحدات حماية الشعب" عملية للسيطرة على "تل رفعت"، فقد خلالها الجيش الحر العديد من مقاتليه، لينفذ عملية في نيسان ابريل من العام نفسه لاستعادة قرية "عين دقنة"، شمالي "تل رفعت"، متكبدًا خسائر أسفرت عن احتفاظ الوحدات بـ60جثة للجيش الحر، قُتلوا في "عفرين" على سيارات، ولم يسلمهم لعائلاتهم رغم الجهود المبذولة.

وخلال العملية العسكرية التي نفذتها تركيا تحت اسم "غصن الزيتون"، عثر على الجثث في إحدى القرى وجرى تسليمها لذويهم.

وفي 20 كانون الثاني يناير/2018، نفذت تركيا عملية عسكرية انتهت بسيطرة الجيش الوطني السوري على مدينة "عفرين" في ريف حلب الشمالي، وإبعاد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) عنها (تعتبر وحدات الحماية عمودها الفقري).

وسيطر الجيش الوطني، مدعومًا بالجيش التركي ضمن معركة "غصن الزيتون"، على مدينة "عفرين"، عقب معارك خاضها ضد "قسد"، انتهت في 18آذار مارس/ 2018.
وأدت العملية العسكرية إلى نزوح أكثر من 137 ألف شخص، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، في حين وثقت منظمة "هيومن رايتس ووتش" سرقة ونهب ممتلكات المدنيين في "عفرين" من قبل الفصائل المسيطرة.
وأقامت تركيا، في المناطق الخاضعة لسيطرتها بريف حلب الشمالي، مؤسسات مدنية ومشاريع خدمية متعددة، تديرها من خلال المجالس المحلية التي تدعمها في المنطقة، مبررة دخول قواتها بحماية حدودها من خطر "حزب العمال الكردستاني" المصنف إرهابيًا.

"الفتح المبين" توقع عددا من قوات النظام قتلى في ريفي حلب واللاذقية

قُتل عناصر من قوات النظام والميليشيات المرتبطة بروسيا وإيران، إثر استهدافهم بالأسلحة الثقيلة والفردية على محاور القتال في ريفي حلب واللاذقية.
وقالت مصادر عسكرية إن سرايا القناصينالعاملة ضمن غرفة عمليات "الفتح المبين" تمكنت خلالالـ 12 ساعة الفائتة من قتل ثلاثة عناصر من قوات النظام والميليشيات الإيرانية، إثر استهدافهم بسلاح القناصة داخل دشم عسكرية ضمن النقاط القريبة من معسكر "الفوج 46" غرب محافظة حلب.
وأكدت المصادر أن عنصرين من قوات النظام قُتلا وجرح عناصر آخرون، إثر استهداف فوج المدفعية والصواريخ التابع لغرفة عمليات "الفتح المبين" مقرات عسكرية للميليشيات المرتبطة بروسيا في كلٍ من "أورم الكبرى" بريف حلب الغربي، و"الملاجة وحزارين" بريف إدلب الجنوبي، و"تلة البركان" بريف اللاذقية الشرقي.
وأوضحت المصادر أن القصف يأتي رداً على خروقات قوات النظام وروسيا المتكررة بشكلٍ يومي ضمن قرى وبلدات منطقة "خفض التصعيد الرابعة" (إدلب وما حولها)، مخلفةً جرحى في صفوف المدنيين، وأضرارا مادية جسيمة في منازلهم ومواسمهم الزراعية.

احتجاز صحفي سوري في تركيا ومخاوف من ترحيله إلى سوريا

احتجزت السلطات التركية في ولاية اسطنبول يوم الأربعاء الصحفي السوري "رضوان هنداوي" أثناء مراجعته دائرة الهجرة في "اسنيورت" بهدف تحديث بياناته.
وأعرب ناشطون حقوقيون عن خشيتهم من أن يكون احتجازه تمهيداً لترحيله إلى سوريا كما حصل في حالات مثيلة.
وكتبت زوجة "هنداوي" الصحفية "جودي عرش" على حسابها في" فيسبوك" أنها فقدت التواصل معه بعد دخوله إلى دائرة الهجرة، مضيفة أنه كتب لها رسالة يقول فيها إن عناصر الشرطة يصرخون عليه ويشتمونه وأبطلوا الكملك الخاص به تمهيدا لترحيله.
وكشف في رسالته أن سيارة الترحيل قادمة لأخذه إلى مكان لا يعرفه.
وفي تفاصيل لاحقة نشرتها زوجة "هنداوي" فإنه يواجه تهمة تزوير بطاقة الحماية المؤقتة (الكملك)، رغم أنه استخرجها من دائرة الهجرة بمنطقة "الفاتح" باسطنبول.
وأضافت أنه ذهب إلى دائرة الهجرة لتحديث بيانات موجودة على هاتفه، وتم قيد الاسم بكلمة "موجود" بشكل رسمي على برنامج "الإي دولات" ولديه -حسب قولها- حساب بنك باسمه، بالإضافة إلى معاملات عديدة في دوائر النفوس

ومؤسسات حكومية تركية أخرى، ورغم ذلك تم اتهامه بالتزوير وهذه التهمة شبيهة كما قالت بالتهم التي يواجهها السوريون لدى نظام الأسد.
وناشدت "جودي عرش" المنظمات الحقوقية التدخل لوقف ترحيل زوجها والعشرات من أمثاله، مطالبة الحكومة التركية بتحمل مسؤلياتها لحماية اللاجئين ووضع حد للممارسات العنصرية وغير العادلة بحق السوريين على أراضيها.
وأصدرت ولايات تركية في شباط فبراير الماضي حزمة من القرارات التعسفية بحق اللاجئين منعت بموجبها تثبيت العنوان في 16 ولاية تركية جديدة.

قمة الناتو: روسيا الاتحادية باتت أخطر تهديد مباشر

أعلن حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن روسيا الاتحادية باتت أخطر تهديد مباشر لأمن الحلفاء والاستقرار والسلام في المنطقة الأوروبية الأطلسية.
جاء ذلك في بيان صدر الأربعاء عن قمة زعماء الدول الأعضاء المنعقدة في العاصمة الإسبانية مدريد منذ يوم الثلاثاء.
وأشار البيان إلى أن "الإرهاب بجميع أنواعه وأشكاله لا يزال يشكل خطرًا مباشرا على أمن شعوبنا والاستقرار والازدهار الدوليين."
وندد الزعماء المشاركون في القمة بشدة، بالعملية العسكرية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا، وأعربوا عن تضامنهم الكامل مع كييف.
وذكر البيان أن روسيا مسؤولة عن الوضع الإنساني المتدهور في أوكرانيا، وأن "مرتكبي جرائم الحرب سيحاسبون."
ولفت إلى أن موسكو تعمدت مفاقمة أزمة الغذاء والطاقة، وأن الناتو دعم الجهود الدولية الرامية لإيصال الحبوب الأوكرانية إلى الأسواق العالمية.
وشدد البيان على التضامن مع أوكرانيا ودعم سلامة أراضيها واستقلالها، مبينا أن الناتو توصل إلى اتفاق بشأن حزمة دعم معززة لهذا البلد.
وأشار إلى أن الحزمة المتفق عليها من شأنها تسريع تسليم المعدات غير الفتاكة إلى كييف، وتحسين الدفاع السيبراني في أوكرانيا.

رحيل أبو الاقتصاد السورى

نعت حكومة النظام السوري، يوم الأربعاء، وزير الاقتصاد الأسبق، محمد العمادي، الذي توفي عن 89 عاماً.
ويُوصف العمادي وفق بعض المصادر بـ "أبو الاقتصاد السوري"، إذ يُنسب إليه الفضل في إنقاذ سوريا من أزمة اقتصادية خانقة في النصف الثاني من الثمانينات، حينما استدعاه حافظ الأسد، من الكويت، لتسلم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، حيث فوجئ بعدم وجود احتياطي نقدي من العملات الأجنبية في مصرف سورية المركزي.
ويُعتقد حينها أن رفعت الأسد، شقيق مؤسس النظام، قد حصل على مئات ملايين الدولارات من خزائن المركزي لقاء قبوله بمغادرة البلاد، في ذلك التاريخ.
وقد لعب العمادي دوراً في اعتماد سياسة حصر الاستيراد بالسلع الأساسية والضرورية للغاية، بصورة ساهمت في تكوين احتياطي نقدي من العملات الأجنبية في خزينة المركزي خلال السنوات التالية للعام 1985، لكنه فرض ظروفاً معيشية صعبة على السوريين، حينها.

وبقي العمادي وزيراً للاقتصاد حتى العام 2001.
ليساهم بعد هذا التاريخ بتأسيس بورصة دمشق.
كان العمادي يحمل شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية. وعمل كأستاذ جامعي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق.

الجنسية التركية... سوريون يخشون انتزاعها منهم

في حين ما زال السوريون الذين يستفيدون من الحماية المؤقتة في تركيا يعانون من خطاب الكراهية الذي يستهدفهم والتمييز الممارس في حقّهم، فإنّ هؤلاء الحائزين على الجنسية الاستثنائية يخشون اليوم من سحبها منهم بالتزامن مع إزالة عدد من ملفات التجنيس.
يعيش سوريون كثر سبق أن حصلوا على الجنسية التركية قلقاً بعد توعّد أحزاب تركية معارضة بإعادة النظر بملفاتهم السابقة واحتمال سحب الجنسية منهم، في حال وصلت المعارضة إلى السلطة في انتخابات العام المقبل. وهذا ما هدّد به بالفعل رئيس حزب "النصر" المعارض في تركيا أوميت أوزداغ مراراً ولا يُحصَر القلق باللاجئين الحاصلين على الجنسية الاستثنائية الذين شدّد أوزداغ على بطلان منحهم الجنسية "قانونياً" لأنّهم تحت بند الحماية المؤقتة، بل طاولت المخاوف المستثمرين السوريين الذين حصلوا على الجنسية من جرّاء إيداع مبالغ مالية في المصارف أو من خلال شراء عقارات، خصوصاً بعد مطالبة نقابة المحامين في إسطنبول أخيراً المحكمة الإدارية العليا بوقف العمل بقرار منح الجنسية التركية في مقابل الاستثمار المالي في العقارات أو الحسابات المصرفية. وبرّرت النقابة دعواها بأنّ "مفهوم المواطنة الذي يُعبّر عن الروابط القانونية والسياسية، يجب ألا يُجرّد من جوهره ويصير في مقابل المال"، متحدّثة عن عدم توفّر "تنظيم أو شروط محددة تتعلق بمنح الجنسية في مقابل الاستثمار المالي، بخلاف بقية اللوائح والشروط المتعلقة بالحصول على الجنسية التركية."
ولا يخفي السوري التركي عدنان حسن المقيم في القسم الآسيوي من إسطنبول، قلقه المستمرّ من جرّاء "ارتفاع نبرة المعارضة وتركيزها على سحب الجنسية الاستثنائية من السوريين، بعد لجوئها إلى الكراهية والتمييز وكل ذلك بهدف كسب الشارع في الانتخابات. وما قاله أكثر من مسؤول في المعارضة بات يثير الشكّ لدينا، على الرغم من كلّ التطمينات وسؤالنا أكثر من محام ومصدر قانوني.".
وتتزايد مخاوف حسن لأنّ حياته كلها بحسب ما يقول "برمجتها وفق الحالة الجديدة، سواء أكان العمل أم تعليم الأولاد. نحن لم نسعَ إلى الهجرة إلى أوروبا، وحلمنا بالجنسية (التركية) وأخذتها أنا وأسرتي"، سائلاً "بعد ست سنوات من إقامتي في إسطنبول وحصولي على إذن العمل، ما الذي قد يحدث في حال سحب الجنسية؟". يضيف حسن: "أعلم أنّها مجرّد تهديدات، لكنّ ثمّة من يقول لنا إنّه في إمكان المعارضة أن تسحب الجنسية منّا بذرائع كثيرة في حال كانت الغلبة لها في البرلمان واستلمت رئاسة الدولة. فلنفترض أنّهم اتّهمونا بالتعامل مع دولة خارجية أو بصلة بمنظمة محظورة، من يشفع لنا؟ وكيف ندافع عن أنفسنا ونثبت العكس؟ القلم سوف يكون بيدهم والسلطة معهم. لا ننكر أنّ تركيا دولة قانون، لكنّ القانون يصوغه أو يفسّره من يمسك بالسلطة من أجل تحقيق مصالحه". ويتابع حسن أنّ "كل هذا يأتي إلى جانب ما تردّده المعارضة بأنّ للبرلمان الحقّ في سحب الجنسية من اللاجئين إذ هي غير قانونية، وإن كان التصويت بالأغلبية يعني أنّه في الإمكان تجريدنا من الجنسية التركية."

ويسأل حسن: "إلى أين يمكننا الذهاب؟ في حال سُحبت منّا الجنسية بالفعل، لنفرض ذلك من قبيل الحرص والاستعداد للأسوأ، هل في إمكانهم إلزامنا بالعودة إلى مناطق سيطرة النظام؟"، لافتاً إلى أنّ "لأحزاب المعارضة جميعها علاقة، بشكل أو بآخر، بالنظام السوري، وتتوعّد بإعادة اللاجئين وباستعادة العلاقات بين الطرفَين". بالنسبة إليه "الأمر مخيف فعلاً، وإن كانت أجوبة القانونيين (حول هذه المسألة) تدحض وعيد المعارضة"، ويشير إلى "سحب ملفات آلاف السوريين وهم في المراحل الأخيرة الخاصة بآلية الحصول على الجنسية، وذلك على الرغم من عدم توفّر أسباب تستدعي ذلك بحسب ما أفاد عدد من الذين تعرّضوا لذلك."

ووسط الأخذ والردّ المتعلّق بملف التجنيس، نفى مساعد وزير الداخلية والمتحدث باسم الوزارة إسماعيل تشاتاكالي الأخبار المتداولة حول تعليق الملفات الخاصة بـ15 ألف أجنبي، وأوضح في تصريحات أنّ "إلغاء طلبات التجنيس يأتي بشكل فردي، ولا إلغاء جماعياً". في المقابل قال نائب مدير الاندماج والتواصل في مديرية دائرة الهجرة التركية جوكشة أوك في حديث صحافي إنّ ملفات نحو 15 ألف أجنبي أزيلت من طلبات التجنيس، لكنّ تلك الملفات المزالة لا تعود كلها إلى سوريين، "على الرغم من أنّهم يحلّون في المرتبة الأولى". أضاف أوك أنّ في ولاية غازي عينتاب فقط، أُزيلت ملفات ألف و400 شخص، والطلبات المتبقية الأخرى هي في ولايات إسطنبول وأنقرة وإزمير وهاتاي وكلّس وشانلي أورفة وأضنة ومرسين.

وفي هذا الإطار، يقول رئيس تجمع المحامين في تركيا غزوان قرنفل لـ"العربي الجديد" إنّ "منح الجنسية لغير مواطني الدولة هو حقّ سيادي ووجه من أوجه سيادة الدولة. كذلك فإنّ الدولة هي التي تختار بعض الناس، فتدعوهم إلى تقديم أوراقهم ووثائق ثبوتية محدّدة، وبعد ذلك إمّا تمنح الجنسية وإمّا لا، فهي غير ملزمة بالأمر، وثمّة دراسات وتقييم وأسباب كثيرة تحكم ذلك."

وعن هواجس السوريين المتعلقة بسحب جنسيتهم التركية في حال تسلّمت المعارضة السلطة، يؤكد قرنفل ما قاله تشاتاكالي حول أنّ "عملية سحب الجنسية هي عملية فردية وليست جماعية، ومن غير الممكن القول إنّ الجنسية أسقطت عن كلّ السوريين لمجرّد أنّهم سوريون. فهذا الإجراء غير دستوري ولا يمكن لأيّ حزب يحكم أن يقوم به". لكنّ قرنفل يشير إلى "أسباب قانونية تتيح للسلطة التركية إسقاط الجنسية سواء عن السوري الحاصل على الجنسية التركية أو حتى عن المواطن التركي بالمولد. ومن حاز على الجنسية، سواء أكان سورياً أم فرنسياً أم أفغانياً بالمولد، فإنّ القانون يحميه بمجرّد أنّه بات مواطناً تركياً". وعن تلك الأسباب، يقول قرنفل إنّها "تتلخص بالعمل لدولة أجنبية أو لمصلحة استخباراتها ويؤدّي خدمة تتناقض مع مصلحة الدولة التركية، أو العمل وخدمة دولة هي في حالة حرب مع تركيا، أو حتى أداء الخدمة العسكرية بشكل طوعي في دولة أجنبية من دون الحصول على إذن من الحكومة التركية. كذلك يُصار إلى سحب الجنسية في حالة اغتيال رئيس الجمهورية."

مطبات قانونية في طريق "العودة الطوعية" إلى الشمال السوري

تعد العودة الطوعية، الآمنة، الدائمة، والتي تُصان فيها الكرامة، أحد حلول قضايا التهجير واللجوء، وهي ضمن **مبادئ نظام اللاجئين الدولي**، إلا أن هذه العودة قد تكون في بعض الأحيان سابقة لأوانها، ضمن أفق مشوّش، وغير واضح الملامح القانونية.

خلال الفترة الأخيرة، اتخذت الحكومة التركية إجراءات أكثر تقييدًا تجاه اللاجئين السوريين فيها، من حيث فرض غرامة مالية أو الترحيل خارج البلاد، كعقوبة لمن يعمل من دون الوثيقة المطلوبة للعمل في تركيا، وسط حاجة أساسية للاجئين إلى عملهم بشكل قانوني، كون أغلبية اللاجئين السوريين هم من الشباب.

تزامنت تلك الإجراءات مع إعلان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عن مساعي الحكومة التركية لإعداد مشروع لضمان عودة مليون لاجئ سوري "عودة طوعية" إلى بلادهم، كان ذلك عبر مكالمة فيديو خلال مراسم تسليم مفاتيح منازل "الطوب" في مدينة إدلب، بالتنسيق مع إدارة الكوارث والطوارئ (أفاد)، وبحضور وزير الداخلية التركي، سليمان صويلو.

وفي مقابل ذلك، تتزايد جهود حكومة النظام السوري لتشجيع عودة اللاجئين، من خلال عقد المؤتمرات في العاصمة دمشق بإشراف ورعاية روسيا، التي تعمل بدورها على تنشيط النقاش حول موضوع اللاجئين، في الوقت الذي ينقسم فيه الاتحاد الأوروبي حول هذا الملف.

هل العودة ممكنة؟

رغم جميع تلك الجهود لعودة اللاجئين، تؤكد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن "الظروف الحالية في سوريا ليست مواتية للعودة الطوعية بأمان وكرامة"، إذ لا تزال المناطق في سوريا تعيش حالة أمنية معقدة، وتواجه خطر العمليات العسكرية والاعتقالات التعسفية، مع غياب الاستقرار الأمني كأحد المرتكزات المهمة والممكِنة لكل من "التعافي المبكر" والعودة الآمنة للاجئين والنازحين.

هناك العديد من اللاجئين السوريين ممَن يتبنون موقف الأمم المتحدة نفسه فيما يتعلق بالعودة الطوعية إلى الشمال السوري، فيرى علي المصري (٤٣ عامًا)، الذي يعمل داخل أحد متاجر بيع المواد الغذائية في منطقة شيرين إيفلار باسطنبول، أن ‘‘الوضع المعيشي في سوريا صعب جدًا، والذي بإمكانك أن تجمعه من المال في تركيا خلال فترة ستة أشهر مثلًا، تحتاج إلى أضعاف هذه المدة كي تجمعه في سوريا، بسبب فرق العملات وقلة فرص العمل.’’
يحرص علي المصري على متابعة أوراقه الثبوتية في اسطنبول كي يكون وجوده في الولاية التركية قانونيًا، ‘‘لا توجد قائمة بالأوراق التي يجب عليك أن تملكها كي لا تتعرض للترحيل، أعرف أشخاصًا تم نقلهم إلى مراكز ترحيل عبر الحدود، وهم يملكون (كملك اسطنبول)، لكن يظل امتلاكك شيئًا يثبت نيتك بأن تكون ضمن القانون أمرًا مطمئنًا بالنسبة لي.’’
كان لرأي علي المصري مَن يخالفه، إذ سألت عنب بلدي محمد شيخو (٢٣ عامًا)، وهو عامل في ورشة خياطة، عن مدى استعداده لاتخاذ قرار العودة إلى الشمال السوري، فـ’’تقييد التنقل بين الولايات من أجل البحث عن فرص عمل أفضل’’ يجعله يقع في مأزق قانوني عند توقيفه من قبل رجال الشرطة للتفتيش، فهو يحمل ‘‘كملك’’ ولاية أخرى، بالإضافة إلى ‘‘كثرة حوادث القتل أو التوترات بين العمال السوريين والأتراك’’ التي تجعله يفكر يوميًا في العودة إلى مناطق الشمال السوري.

مكوّنات قانونية مفقودة

تعد المديرية العامة لإدارة الهجرة في تركيا الجهة المعنية بالتعامل مع حالات ‘‘العودة الطوعية’’ في البلاد، مستندة إلى قانون الأجانب والحماية الدولية التركي لعام ٢٠١٣، دون التعاون المباشر مع أي منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة لتقييم هذا الملف.
تعتمد الأمم المتحدة على مكوّنات قانونية محددة للتأكد من سلامة العائدين من اللاجئين من تلقاء أنفسهم، وهي أن تكون العودة طوعية، وآمنة، وكريمة، ودائمة.
وشرط ‘‘الطوعية’’ يعني، بحسب ما أوضحه دياب، أن ‘‘تضمن حرية الحركة’’ بالنسبة للاجئين العائدين، و’’حرية الحركة ليست موجودة في الشمال السوري حاليًا، لأنه فعليًا بين مناطق (هيئة تحرير الشام) ومناطق (الجيش الوطني) هناك معابر وحواجز.’’
وفي شباط الماضي، جرت عملية إطلاق نار على سيدة تدعى فاطمة عبد الرحمن الحميد (٢٨ عامًا)، بالقرب من مخيمات ‘‘أطمة- دير بلوط’’، بسبب نقلها الوقود من مناطق سيطرة ‘‘الحكومة السورية المؤقتة’’ في ريف حلب باتجاه مناطق سيطرة ‘‘هيئة تحرير الشام’’ في إدلب، عن طريق معبر ‘‘دير بلوط.’’
كما يضمن شرط ‘‘الطوعية’’ ألا تكون العودة قسرية، وكلمة قسرية تشمل عوامل الدفع’’، بحسب دياب، أي ‘‘التضييق على اللاجئ في المكان الموجود فيه كي يعود إلى منطقته الآمنة، مثل الامتناع عن تأجيره مسكن ملائم، أو الامتناع عن توظيفه أو تشغيله.’’
وشرط ‘‘الطوعية’’ أيضًا يتضمّن وجود ‘‘القرار المستنير لدى اللاجئ للعودة، أي تكون لدى اللاجئ معلومات كافية حول المكان الذي سيعود إليه طوعيًا، ويكون واقع الحياة في هذا المكان مطابقًا للمعلومات التي على أساسها اتخذ اللاجئ قراره بالعودة.’’
أما بالنسبة لشرط الأمان، فينقسم إلى أمان جسدي، وأمان مادي، وأمان قانوني، وأمان نفسي- اجتماعي.
وبحسب إحصائيات’’ الشبكة السورية لحقوق الإنسان’’، فإن عدد حالات الاعتقال التعسفي في مناطق سيطرة فصائل ‘‘الجيش الوطني السوري’’ و’’هيئة تحرير الشام’’ خلال أيار الماضي وحده بلغ ٤٢ شخصًا.
والأمن القانوني يتضمّن ‘‘إمكانية الوصول إلى مؤسسات القضاء من أجل الحفاظ على الحقوق المدنية للاجئ، ووجود مستوى عالٍ من الثقة لديه تجاه تلك المؤسسات’’، وفق ما أوضحه دياب.
وبحسب حديث سابق لعنب بلدي، قالت مديرة قسم المعتقلين والمختفين قسرًا في ‘‘الشبكة السورية لحقوق الإنسان’’، نور الخطيب، إن المشكلة الأساسية في مناطق سيطرة ‘‘الجيش الوطني’’ هي عدم فعالية القضاء العسكري أو العادي في النظر بالقضايا التي تخص المتهمين بانتهاكات عدة.
وعادة ما يتم تحييد القضاء، ويُترك الأمر للفصائل والمجموعات المسلحة وما ينتج عنها من لجان تُشكّل للنظر بكل قضية على حدة، ووفق ما تتفق عليه تلك الفصائل، بحسب الخطيب.
أما شرط الكرامة، فيعني وفق حديث منسق منتدى ‘‘أصوات’’، كنان دياب، أن ‘‘تتغير جميع الظروف التي أدت إلى حدوث اللجوء، وبالتالي لا يوجد ما يسمى عودة غير مشروطة.’’
لا بد كي تكون إعادة اللاجئين إعادة تُصان فيها الكرامة أن تتحقق في البلد الأصلي ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية مقبولة، وينبغي استشارة المتضررين وإشراكهم في شؤون إعادتهم إلى بلدهم الأصلي، ولنشوء تلك الظروف ينبغي وقف إطلاق النار بشكل دائم، ضمن عملية سلام شاملة، وعند كثير منهم، نشوء هذه الظروف يكون بتغيير النظام سياسيًا.

كما يجب أن تكون العودة بوتيرتها، أي أن تكون عودة اللاجئ متناسقة مع ظروفه المعيشية والاقتصادية التي يعيش فيها، سواء في مكان إقامته الحالي أو مكانه الأصلي.
ومن القرارات الصعبة والمعقدة التي يتخذها اللاجئون، قرار العودة أو عدمها إلى مناطقهم الأصلية داخل سوريا بعد قضاء مدة في البلد المضيف، وتقرير أوانها.
لكن عند اتخاذ اللاجئين شيئًا من هذه القرارات، ينبغي دعمهم إلى أن يصبحوا مستعدين قانونيًا للعودة، ويعني هذا أن يعوا حقوقهم والتزاماتهم واستحقاقاتهم، في كل من البلد المضيف وبلدهم سوريا، وأن يصل إليهم ما يحتاجون إليه من الدعم والوثائق كي يستطيعوا المطالبة بحقوقهم وتمكين أنفسهم أمام التحديات التي سيوجهونها في طريق العودة.
ويُدعم العائدون من اللاجئين بتمكينهم معيشيًا وحمايتهم أمنيًا، وإعادة أملاكهم العقارية (المنازل والأراضي) أو التعويض عن خسارتها أو تدميرها لتسيير حالات العودة .

التذكير اليومى بـ التقويم الهجرى يوم الجمعة